

المصدر: الوطن السعودية

التاريخ: ٢٥ فبراير ٢٠٠٥

وصول فريق التحقيق الدولي إلى لبنان.. وبيروت تنتظر الخبراء السويسريين

مصادر قضائية تكشف لـ "الوطن" عن بعض أسرار التحقيق في عملية اغتيال الحريري

بيروت: علي الموسوي

امتلاكهم مثل هذه التقنية المتطورة وهم كانوا

يחסدون

الحريري على

امتلاكه إياها

غير أنه لم

تستطع أن

تفعل شيئاً

عندما حان

مواعده مع

الموت المحتوم.

ووجهت

عدة أسئلة في

بيروت ما تزال من دون أجوبة مقنعة حتى الآن،

ومن هنا أين هي جثة منفذ العملية الانتحارية أبو عدس؟

وأين هي سيارته التي كان يقودها والتحم فيها بموكب

الحريري؟

وذكرت مصادر أمنية، أن ثلاثاً من هذه الأجهزة

المتطورة كانت تعمل بشكل اعتيادي في سيارات

الحريري عند وقوع الجريمة، وهي تمنع أية موجة

لاسلكية من اختراقها سواء أكانت موجة مذياع

وراديو أم موجة جهاز لاسلكي يدوي، وهذا ما يكرس

لدى القائمين بالتحقيق استبعاد مسألة حصول

التفجير لاسلكياً.

وقد حقق القضاء العسكري اللبناني مع ذوي أبو

عدس للوقوف على ما لديهم من معلومات عن

شخصيته وأفكاره الدينية المتشددة قبل أن يتركهم

ويمنعهم من السفر. وذكرت والدته أبو عدس نهاد التي

كانت تربطها علاقة قوية معه، أنها تلقت اتصالاً هاتفياً

من شخص زعم أنه صديق ابنها وأخبرها بأنه بخير

وموجود في العراق قبل أن ينقطع الاتصال ولم تعد

تسمع عنه شيئاً إلى أن حصلت جريمة الاغتيال.

مصادقية دولية

ووصل إلى بيروت يوم أمس فريق التحقيق الدولي

الذي يرأسه مدير الشرطة الأيرلندية، فيما ينتظر

القضاء اللبناني وصول الخبراء السويسريين في

لم تتمكن السلطة ممثلة بالقضاء والأجهزة

الأمنية المتعددة حتى الآن من كشف ملبسات جريمة

اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري

ومعرفة كيفية تنفيذها في وضوح نهار الاثنين الواقع

فيه 14 فبراير الجاري، وما إذا كانت قد حدثت بفعل

عملية انتحارية أم بتفجير سيارة مفخخة بـ320

كيلوجراماً من مادة "ت. إن. ت" الشديدة الانفجار،

أم بزرع مجموعة من العبوات الناسفة على جانب

الطريق في محطة عين المريسة وهي الواجهة البحرية

للعاصمة بيروت، وما إذا كان الجناة مجهولون حتى

هذه اللحظة استعملوا شبكات المجاري الصحية

والهاتف ومياه الشفاء، أم إن هناك أموراً أخرى ما

تزال طي الكتمان قد سهلت لهم منازلهم فاقتنصوا

الحريري وسبعة من مرافقيه وعشرة مواطنين كانوا

يمرون مصادفة من هناك أو كانوا موجودين في مراكز

عملهم. ويتردد أن من بين الضحايا ثلاثة عمال

سوريين وهو ما ستكشفه فحوصات الحمض النووي

الذي أخضع لها أفراد من أسرة هؤلاء العمال لمقارنتها

ومطابقتها مع الجثث الثلاث الموضوعة في براد

مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت بانتظار تحديد

هويتها ومعرفة أصحابها.

أين أبو عدس؟

وما زاد في تضارب المعلومات الأمنية حول

الاغتيال ظهور المواطن الفلسطيني أحمد أبو عدس في

شريط فيديو ليعلن باسم جماعة "الجهاد والنصرة في

بلاد الشام" مسؤوليته عن تنفيذ عملية انتحارية ضد

موكب الرئيس الحريري من دون أن يقدم معلومات

إضافية عن كيفية اختراقه الأجهزة الإلكترونية

المتطورة الموجودة في سيارات الحريري التي

تستطيع أن تكشف أو تعطل أو تبطل مفعول أية مواد

متفجرة وأسلحة تصادفها في طريقها، وكانت هذه

الإجراءات الصارمة تؤكد في لبنان أنه من الصعوبة

بمكان قتل الحريري ضمن موكبه السيارة لا بل كانت

تضع آخرين على جدول الاغتيالات المحتملة لعدم

وعمارات وأبنية وفنادق مجاورة.

خشية من تكرار فشل قتل حمادة

وبحسب المصادر نفسها فإن زيادة كمية المتفجرات هو لإصابة الهدف الحريري أولاً والقضاء عليه فوراً والحيلولة دون نجاته، ولثلاثاً تتكرر قضية نجاة الوزير السابق النائب مروان حمادة المحسوب على الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي يعدّ حالياً شيخ المعارضة في لبنان، من محاولة اغتياله التي حصلت يوم الجمعة في الأول من شهر أكتوبر 2004م في محلة عين المريسة أيضاً. وتنفي المصادر ما تردد عن أنه كان بقدرة الجناة تخفيف العبوة إلى عشرة كيلوجرامات أو أكثر بقليل، لأن الهدف المرصود أي موكب الحريري، متحرك وغير ثابت ومن الصعب إصابته بقليل من المتفجرات فكلما زادت الكمية زاد احتمال تحقيق النتيجة المطلوبة.

وأضافت المصادر أن سلوك الموكب الطريق البحرية نفسها باستمرار خطأ أمني مكلف، وأن العناصر الأمنية والحرس المكلف بحماية الحريري كان متكللاً على حدثة الأجهزة الموجودة في الموكب وعدم قدرة أحد على تعطيلها أو توقيفها، ولكن الانفجار أكد عدم قدرة أحد على الصمود بوجه أي كمين متفجر ومتحرك.

وبخصوص الحديث عن استخدام المجاري

الصحية لارتكاب الجريمة قالت المصادر إنه غير منطقي انطلاقاً من وقائع ما حصل على الأرض من ألت إليه سيارات موكب الرئيس الحريري لا تلت على أن الانفجار مزروع في الأرض لأنه لو كان كذلك لأتت السيارات رأساً على عقب ولدمرهما، فيصاحبه السيارات تشير إلى أن الانفجار جاء أفقياً وليس عمودياً.

غضون أيام قليلة من أجل مساعدته في معرفة نوع المتفجرات التي استعملها الجناة من خلال مختبراته العلمية المتطورة التي يبدو أنها غير متوافرة في لبنان لدى قسم الأدلة الجنائية في قوى الأمن الداخلي.

وتأتي الاستعانة بالسويسريين من باب إعطاء التحقيقات مزيداً من المصدقية في ظل التشكيك من قبل المعارضة. ويامكان الخبراء السويسريين ومن بينهم كهربائيون وإلكترونيون، المساعدة في التحقق من الجثث بطرق علمية، وتقديم تحديد دقيق ووصف حسي للمتفجرات المستعملة في الاغتيال، ومعرفة موجات وأجهزة سيارات الحريري وإجراء التحاليل اللازمة بشأنها ومعرفة ما إذا كان الجناة قد غافلوا حراس الحريري ودخلوا إلى موجتهم واستعملوها لمصلحتهم.

النفق غير موجود

وفي إطار التحقيقات الأولية استبعدت مصادره أن تكون العبوات قد زرعت على جانب الطريق أو وضعت في مجار للصرف الصحي، باعتبار أن المكان مكشوف ومرئي، ومن الصعب جداً زرع هذه الكمية الكبيرة من المتفجرات في التراب، وفي فجوات مستحدثة في الطريق العام، من دون أن تلفت نظر الناس والأجهزة الأمنية، فالكمية ضخمة وليست مجرد عبوة صغيرة الحجم يمكن دسها بسهولة أو رميها أو زرعها، فضلاً عن أن البقعة واضحة المعالم وتعجّ بالسيارات والمارة وليست مقفرة أو بعيدة عن الأنظار أو لا يعبرها المارة.

وأحدث الانفجار حفرة عميقة بقطر بلغ 12 متراً وهذا يدل على عنف الانفجار فضلاً عن أن العناصر الأمنية قامت بجردة شاملة وواسعة في محيط مكان الانفجار وفتشت عن كل جسم غريب ولممت قطع سيارات قذفتها قوة الانفجار إلى سطوح منازل

اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 18 سبتمبر 2003م. وقد ادعت النائب العام التمييزي بالانتداب القاضية ربيعة عماش قدورة بوصفها نائبا عاما لدى المجلس العدي، على مجهولين، وذلك سندا إلى مواد تصل عقوبتها إلى الإعدام.

اتساع قطر الحفرة دلالة على أن المتفجرات لم تزرع من تحت والحديث عن نفق لا صحة له

ويبقى أن يتم توقيف الفاعل الحقيقي لكي تنفذ عقوبة الإعدام به وإلا فإن الادعاء يظل حبرا على ورق وممن دون فاعلية طالما أن

المجرم المرتكب طليق ويتمتع بالحرية وليس معروفاً، كما أن السلطة مطالبة بكشف هويته وتقديمه للقضاء لتخفيف مزيد من الضغوط الداخلية والخارجية عن نفسها خصوصاً أن ثمة إجماعاً وطنياً وعربياً وعالمياً على ضرورة الوصول بهذه القضية إلى حواتيمها المرجوة وقد وضع لبنان تحت المجهر الدولي وأي خطأ قد يكون مكلفاً كثيراً من رصيد الحكومة والساحة مجتمعين.

ونفت هذه المصادر وجود نفق قائم في المكان ويربط فندق "السان جورج" بمبنى ملحق به من الجهة الثانية من الطريق بعدما كشفت شخصياً على المكان ولم تعثر على هذا النفق الذي لم تُعط إدارة الفندق المذكور ترخيصاً لتشيينه على الرغم من تقديمها طلباً رسمياً لبلدية بيروت منذ عام 1996م. وكشفت المصادر أن سيارة المرافق الشخصي للرئيس الحريري يحيى العرب "أبو طارق" هي أكثر السيارات تضرراً، إذ إن الانفجار حصل فيها مباشرة فقسّمها قطعاً قطعاً. وكانت هذه السيارة تسير خلف سيارة الرئيس الحريري مباشرة فيما لم تصيب السيارة الأمامية بأي أذى أو أضرار فادحة. وقد "تقدمت ثانية واحدة" تقريبا بين وقوع الانفجار ومرور سيارة الحريري التي كان يقودها بنفسه، وكان ينجو غير أن القدر كان له بالمرصاد.

محاكمة مجهولين

وانفاذاً لقرار مجلس الوزراء بإحالة هذه القضية التي تمس أمن الدولة الداخلي وتعرضه للخطر الشديد، على المجلس العدي وهو أعلى هيئة قضائية في لبنان، عين وزير العدل القاضي عدنان عضوم رئيس محكمة الجنايات في بيروت القاضي ميشال أبو عراج محققاً عدلياً. والقاضي ميشال حليم أبو عراج (من مواليد عام 1939م) هو نفسه القاضي المكلف بمحاكمة العماد ميشال عون بالدعوى الناشئة عن إلقائه خطاباً أمام